

اللغة العربية العربية

تركيب

(ما فعلت كذا إلا كان كذا)

د. محمد خالد الرهاوي



تركيب (ما فعلت كذا إلا كان كذا)

Syntax of (.....)

Dr. Mohammad Khaled Al-Rhawi*ⁱ د. محمد خالد الرهاوي

قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر، الدوحة ص.ب 2713

Department of Arabic language and literature- Qatar University- Doha -2713 rahawi@qu.edu.qa

معلومات المقال	ملخص البحث:
<p>تاريخ الاستلام: 2023/05/12 تاريخ القبول: 2023/06/02 تاريخ النشر: 2023/09/15</p>	<p>يتناول البحث تركيب (ما فعلت كذا إلا كان كذا) وأمثاله التي يكثر دورانها في القرآن الكريم والشعر العربي الفصيح والكلام اليومي، فيتناول بالتحليل العناصر الرئيسة التي يتركب منها، ويبين نوعها ودلالاتها ويزيل عنها اللبس والاشتباه بغيرها، فيتناول العنصر السابق لـ (إلا) هل هو نفي أو شرط، و(إلا) هل هي استثناء أو حصر؟ والجملته التالية لـ (إلا) هل هي جواب للشرط أو استثنائية أو صفة أو حالية؟ ويورد الأدلة العقلية والنقلية التي ترجح واحدا مما سبق ذكره من وجوه لعناصره، مع مناقشة أقوال العلماء فيه، واستقراء لمواضع التركيب في القرآن الكريم، كلٌّ في موضعه، ثم الختم بأبرز النتائج التي توصل إليها البحث.</p>
<p>الكلمات المفتاحية: النفي، الاستثناء، الحصر، الحال، الجملة الفعلية</p>	<p>Keywords: negation, exception, restriction, condition, verbal sentence.</p>
	<p>The research examines a structure commonly used in the Holy Quran, classical Arabic poetry, and daily speech. It analyzes the main elements that make up the structure, clarifies their types, meanings, and removes any confusion or ambiguity about them. The research focuses on the and determines whether it is a negation or a condition, and whether it "إلا" previous element of to "إلا" indicates an exception or limitation. It also examines the following sentence after determine whether it is a response to a condition, an exceptional case, or a current situation. The research provides rational and traditional evidence to support one of the proposed elements, and discusses the opinions of scholars on the matter. It also examines the positions of the structure in the Holy Quran. The research concludes with the most prominent results it has reached</p>

المؤلف المرسل :د.محمد خالد الرهاوي

1. مقدمة:

يكثر استعمال تركيب (ما فعلت كذا إلا كان كذا) وأمثاله في القرآن الكريم وفي الشعر العربي والكلام العادي، وهو أسلوب خاص ليس بالاستثناء الصريح ولا الحصر الصريح، وتصنيفه في أي من القسمين السالفين يثير إشكالا لكون الدلالة غير صريحة وغير ظاهرة فيه كما هي ظاهرة فيهما، وقد تضاربت أقوال النحاة فيما قبله وفيما بعده، واشترطوا فيهما شروطا بين البحث عدم دقتها، وقد تتبع مواضعه في القرآن الكريم والحديث الشريف وفي بعض الأشعار والنثر وكلام العرب، وارتأيت أن يدار الحديث عن عناصر التركيب الرئيسة الثلاثة، وهي: السابق ل (إلا)، و (إلا)، والتالي لها، كلٌّ منها في مطلب، فجاء البحث في ثلاثة مطالب وخاتمة، متبعا فيها المنهج الوصفي الذي يقتضي استقراء الظاهرة وإن كان استقراء ناقصا، ووصفها وتحليلها وتقديم الأدلة التي ترفع اللبس وتزيل الشبه وترجح ما يُعتقد أنه الصواب.

2. المطلب الأول: الجملة السابقة ل (إلا)، ذهب الرضي إلى أن شرط وقوع الجملة الماضية بعد (إلا) أن تقترن (قد) أو أن تسبق بماض منفي، يقول: "وأما الماضي فجوزوا أن يليها في المفرغ بأحد قيدين ... وإما تقدم ماضٍ منفي نحو قولهم: ما أنعمت عليه إلا شكر"

2. والتحقيق والتتبع للتركيب يظهر أن شرطي الرضي هذين غير صحيحين، وتنقضهما الشواهد من القرآن الكريم وغيره، فقد جاء المضارع منفي ب(ما) و(لا)، في خمس عشرة آية متقدّما (إلا) وفي كثير من الشواهد الشعرية والحديث النبوي الشريف، وفي آيات أخرى تقدم المضارع المسبوق ب(لا) الناهية (إلا)، وجاءت الجملة بعد (إلا) غير مقترنة ب(قد) سواء أكانت مسبوقة بماض منفي أو مضارع منفي أو منهي، كما سيأتي بيانه. وكذلك جاء هذا العنصر جملة اسمية منفية كما في كثير من الأحاديث الشريفة، منها الحديث الشريف: "ما من أمةٍ أحدٌ وليّ من أمرِ النَّاسِ شيئاً لم يحفظْهم بما يحفظُ به نفسه وأهله إلا لم يرخ رائحة الجنة"³. والحديث "ما من أحدٍ يُسلم عليّ، إلا ردَّ الله عزَّ وجلَّ إليّ رُوحِي حتى أزدَّ عليه السلام"⁴. والحديث: "ما من مسلمٍ يُصلي عليه أمةٌ إلا شفعوا فيه"⁵. والحديث: "ما من مسلمٍ يُظلم مظلمةً، فيقاتل، فيقتل، إلا قتل شهيداً"⁷. وغير ذلك كثير. كذلك جاء ما قبل (إلا) جملة اسمية مسبوقة باستفهام في قول عرقلة الكلبي⁸ (567 هـ) وإن كان لا يحتج بشعره:



وأغيدُ برّاقَ الشّيئاتِ واضحٌ
أبي القلبِ عن حُيِّيه أن يتقلَّبَا
له شَعْرٌ ما اهتزَّ إلا تتعبنت
ذوائبه والصُّدغُ إلا تعقربا
وهل ليلةٌ أمسى لِمِيعادٍ وصله
مُسَيِّلمَةً إلا وأصبحت أشعبا

ويلاحظ أن العنصر الأول من التركيب - وهو الجملة السابقة ل (إلا) - يتركب من أداة نفي (ما) وجملة فعلية فعلها ماضٍ قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّنْ نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ﴾ [سبأ ٣٤]، أو مضارع نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الحجر ١١]، ثم نكرة مجرورة ب (من) الزائدة (نذير، رسول) أحيانا، وغالبا ما تكون صاحبة الحال، والنكرة في حيز النفي وشبهه تفيد العموم، فتستوعب جميع أفراد جنسها، فتنزل منزلة المعرفة⁹، وقد ورد مثل هذا التركيب في واحد وعشرين موضعا في القرآن الكريم.

وتشبهه (ما) النافية هنا وتلتبس ب (ما) الشرطية نحو قوله تعالى: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [البقرة ١٠٦]، ومنشأ هذا الشبه واللبس أمران:

أولهما: صحة تقدير (إن) الشرطية بدلا من (ما)، فالآيتان الكريمتان السابقتان يمكن تقدير: إن أرسلنا نذيرا قال مترفوها، وإن يأثم رسول كانوا به يستهزؤون.

وثانيهما: الدلالة على التكرار، فالتركيب المدروس هنا يدل على التكرار كما تدل عليه أداة الشرط (ما)، وكأن المعنى في الآية الكريمة: متى نرسل نذيرا إلى قرية قال مترفوها، أو كلما أرسلنا نذيرا إلى قرية قال مترفوها، وقد أشار إلى هذا الشبه ابن مالك بقوله: "لأنَّ تقدُّمَ الفعل مقرونا بالنفي يجعل الكلام بمعنى: كلِّما كان كذا وكذا كان كذا وكذا، فكان فيه إعلان كما كانا مع (كُلِّما)"¹⁰. لكن يبعد الشبه بينهما ويزيله جملة أمور، منها:

1. أنه ليس كل ما يتضمن معنى الشرط يأخذ حكمه ويعرب إعرابه، فكثير من الظروف مثلا تتضمن معنى الشرط دون أن تأخذ حكمه نحو قولك: عندما تدرس تنجح، وحين تأتيني أكرمك¹¹، وقول الشاعر¹²:

بعشرتك الكرام تعدّ منهم
فلا ترين لغيرهم أوفيا



- أي إن تعاشر الكرام تعدّ منهم، لكنه لا يعد من الشرط وإن كان متضمنا معناه.
2. أن (ما) الشرطية عاملة الجزم، و(ما) النافية هنا لا عمل لها. ولو كانت شرطية لجزمت الفعل المضارع بعدها في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ [الأنعام ٤]، وكان (تأتهم) لا (تأتيهم)، فلمّا لم تجزم في هذه الآية وفي غيرها واطرد إهمالها، دلّ ذلك على أنها ليست شرطية؛ لأن الشرطية جازمة ولا تهمل.
3. أن الجملة الثانية التالية ل(إلا) والتي تشبه الجواب تعرب حالية عند جمهور النحاة، وقد جاءت نظائرها مفردة وشبه جملة، كما سيأتي بيانه.
4. أن الشرط يكون زمنه المستقبل ويكون فيما هو غير متحقق ولا يرجى تحققه، والتركيب هنا لا يتحدث عن المستقبل، بل يخبر عن أقوام مضوا أو كانوا على عهد النبي ﷺ، فاختلف زما التركيبين والقصد منهما.
5. أن احتمالية التركيب للتكرار لا تجعل منه تركيبا شرطيا، فكثير من التراكيب تحمل التكرار من قرينة فيها ولا تعد شرطية، فالفعل المضارع يفيد التجدد والحدوث غالبا لكنه لا يكون للشرط عند إفادته ذلك المعنى، وكثير من الظروف ينعقد فيها السبب والمسبب ويدل على التكرار ومعنى الشرط ولا يعدّ من الشرط.
6. أن الأصل في الشرط هو الإجماع وعدم التعيين¹³، بينما تفيد (ما) مع (إلا) في هذا الأسلوب الحصر والتوكيد والحديث عن قوم بعينهم أو ظاهرة بعينها في كل صورة من صوره.
7. أن المسوّغ لوقوع الجملة بعد (إلا) في هذا التركيب هو النفي، ولولاه لما جاز أن تقع، يقول ابن مالك: "ويشترط في وقوع الفعل الماضي بعدها تقدم نفي أو معناه وكون ما ولي النفي فعلا، فلفظ النفي كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الحجر ١١]"¹⁴. والحقيقة أنّ هذا الشرط ليس خاصا بوقوع الفعل الماضي بعد (إلا)، بل هو عام في كل الصور الأخرى التي سيأتي بيانها.
8. أن هناك شبهة بين (ما) النافية و(إلا) أداة الحصر من ثلاثة أوجه: "مرافقة الفعل معنى لا لفظا، وفي الإعمال تارة والإهمال تارة، ومعمول (ما) إذا كان مضمرا لا يكون إلا منفصلا، فألحقت بها (إلا)"، كما قال ابن مالك¹⁵.
9. أنها عطف عليها بالنفي الزائد للتوكيد (ولا)، وهذا لا يأتي إلا بعد نفي لفظي أو معنوي، نحو قول الأقرع بن معاذ القشيري¹⁶:



ما سُدَّ مُطَّلَعٌ ضَاقَتْ ثَنِيَّتُهُ إلا وَجَدْتُ وراءَ الضيقِ مُطَّلَعَا
ولا رَمَيْتُ عَلَى حَصْمٍ بِقَارَعَةٍ إلا مَنِيْتُ بِحَصْمٍ فَرَلِي جَدْعَا

10. أن (إلا) في مثل هذا التركيب جاءت بعد (لا) الزائدة لتوكيد النفي نحو قول عمر بن أبي ربيعة¹⁷:

فَمَا اسْتَجَمَلْتُ نَفْسِي حَدِيثًا لِعَظِيمِهَا وَإِنْ كَانَ لِحَنًا مَا تُحَدِّثُنَا حَلْفَا
وَلَا ذُكِرَتْ يَا صَاحٍ إِلَّا وَجَدْتُمَا بِوُدِّي وَإِلَّا زَادَ حُبِّي لَهَا ضِعْفَا
وَلَا أَبْصَرْتُ عَيْنَايَ فِي النَّاسِ عَاشِقًا صَبَا صَبُوءًا إِلَّا صَبُوتُ لَهَا أَلْفَا

وقول قيس بن الملوح¹⁸:

فَمَا طَلَعَ النَجْمُ الَّذِي يُهْتَدَى بِهِ وَلَا الصُّبْحُ إِلَّا هَيَّجَا ذِكْرَهَا لِيَا
وَلَا سِرْتُ مِيلاً مِنْ دِمَشْقٍ وَلَا بَدَا سُهَيْلٌ لِأَهْلِ الشَّامِ إِلَّا بَدَا لِيَا
وَلَا سُمِّيَتْ عِنْدِي لَهَا مِنْ سَمِيَّةٍ مِنْ النَّاسِ إِلَّا بَلَّ دَمْعِي رِدَائِيَا
وَلَا هَبَّتِ الرِّيحُ الْجُنُوبَ لِأَرْضِهَا مِنْ اللَّيْلِ إِلَّا بَتُّ لِلرِّيحِ حَانِيَا

11. أن (لا) النافية تنوب منابها في الأسلوب نفسه، وقد جاءت في ستة مواضع، هي قوله تعالى: ﴿وَلَا يُنْفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُنْتَبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [التوبة 121]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِيَهُ إِلَّا نَبَأُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا ذَلِكَ كَمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي ۗ إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾ [يوسف 37]، وقوله تعالى: ﴿وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يُؤْتِيَنَا مَا لَمْ يَكُنْ لَنَا بِالْأَعْدَادِ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظُنُّ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف 49]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ



تَفْسِيرًا ﴿ [الفرقان ٣٣]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَرْهُونَ﴾ [التوبة ٥٤]، وقراءة ابن أبي عبة ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة ٢٨٦]: وسَعَهَا، على الفعل الماضي، والتقدير: لا يكلف الله نفسا شيئا إلا وقد وَسَعَهَا¹⁹. وفي حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن النبي ﷺ قال: "لَا يَصْبِرُ عَلَىٰ لَأَوَاءِ الْمَدِينَةِ وَشِدَّتِهَا أَحَدٌ مِنْ أُمَّتِي، إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أَوْ شَهِيدًا"²⁰. ومن الشعر قول الشاعر²¹:

يُحْشِرُ النَّاسُ لَا بِنَيْنَ وَلَا آ بَاءَ إِلَّا وَقَدْ عَنَّتْهُمْ شُؤُونُ

12. كذلك تنوب (لم) مناب (ما) في هذا التركيب، ولم ترد في القرآن الكريم، ووردت في الحديث الشريف والشعر، من ذلك الحديث: "سَلُوا اللَّهَ لِي الْوَسِيلَةَ فَإِنَّهُ لَمْ يَسْأَلْهَا لِي عَبْدٌ فِي الدُّنْيَا إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَهِيدًا أَوْ شَفِيعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ"²²، وقول زهير²³:

نَعَمَ امْرَأً هَرَمٌ لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَزْرًا

وقول عمرو بن شأس الأسدي²⁴:

عَلَىٰ أَنِّي لَمْ أَبْلُ قَوْلًا عَلِمْتُهُ لِغَانِيَةٍ إِلَّا وَجَدْتُ لَهُ دَخْلًا

13. وكذلك نابت عنها (لن) نحو قول عدي بن الرقاع العاملي (95 هـ)²⁵:

وَلَنْ تُقَلِّبُ فِي أَرْضٍ تُلْمُ بِهَا إِلَّا وَجَدْتَ بِهَا لِلَّهِ ضِيْفَانًا

14. وكذلك نابت عنها (لا) الناهية في موضعين من القرآن الكريم، هما قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا بِنَارِهَا إِبْرَاهِيمَ بِبَيْتِهِ وَيَعْقُوبَ بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة ١٣٢]، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران ١٠٢].

إنَّ هذه الأدلة تؤكد أن (ما) في هذا التركيب نافية وليست شرطية، وإن كان هناك شبه بها من حيث المعنى في التركيب كله، وتحديدًا بأنها للنفي هنا سيكون له أثره في تحديد نوع (إلا) وفي إعراب الجملة التالية لها.

3. المطلب الثاني: (إلا)، تحتمل (إلا) في هذا التركيب موضوع الدراسة؛ أعني في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الحجر ١١] وجهين: الاستثناء والحصر

3. 1. الاستثناء: لكونها سبقت بجملة تامة، ويَعده جملة أمور، منها:

1. أنها لا يمكن تصنيفها تحت أي نوع من أنواع الاستثناء غير المفترغ.
2. وأن المستثنى يكون جزءا من المستثنى منه أو بعضا أو مساويا له أو أكثر منه على خلاف بين العلماء في ذلك²⁶، وهو في هذا التركيب ليس بأي مما سبق.
3. وأن ما بعد (إلا) جملة، والجملة لا تكون مستثنى عند جمهور النحاة، وإن كان بعضهم قد أجاز ذلك على اعتبار (إلا) بمعنى (لكن) ومحلها النصب، وذهب ابن يسعون وتبعه الحلواني إلى أنها استنافية لا محل لها²⁷.
4. وأن المعنى العام للتركيب ليس الاستثناء أبدا، فليس استهزاؤهم استثناءً مما يأتيهم أو ممن يأتيهم من الرسل، بل هو ردة فعل سلبية عليه، وليس هذا مقصود الاستثناء ولا هو منه.
5. وأن الاستثناء إخراج ما بعد (إلا) من حكم ما قبلها تحقيقا أو تقديرا²⁸، وليس هذا مرادا في التركيب ولا مقصودا، بل الإبانة بما بعدها عن الجواب عما قبلها كما ذكرت آنفا.

3. 2. الحصر: لدلالة (إلا) الظاهرة على الإثبات والتوكيد، ويقرّبه ويقويه جملة أمور، منها:

1. أنها ليس قبلها شيء يستثنى منه ما بعدها.
2. وأنها سبقها بالنفي أو شبهه، وهو شرط لها، فلا تكون أداة للحصر ما لم تسبق به.
3. وأنها تفيّد التوكيد والإثبات وهو ما تفيده (إلا) التي للحصر. يقول التفتازاني: "لأن القصر ليس إلا تأكيدا للحكم على تأكيد"²⁹.
4. وأن (إلا) الحصرية يقع بعدها الاسم والفعل والجملة ولا إشكال في ذلك. يقول الرضي: "واعلم أن أصل (إلا) أن تدخل على الاسم، وقد يليها في المفترغ فعلٌ مضارعٌ إما خبر لمبتدأ... أو حال نحو: ما جاءني زيد إلا يضحك... وإنما شرط



التفرغ لتكون (إلّا) ملغاة عن العمل على قولٍ أو عن التوصلٍ بها إلى العمل على قولٍ آخر، فيسهل دفعها عما تقتضيه من الاسم لانكسار شوكتها بالإلغاء³⁰.

5. وأن المقام الذي يأتي فيه هذا التركيب وأمثاله هو مقام الحجاج حكماً، ذلك أنها ترد في مقام شك المخاطب أو إنكاره لما يُلقى عليه أو يسمعه، ثم يأتي الرد مؤكداً بالحصص؛ ليبطل ذلك الشك، ويدفع الإنكار، ويقنع المتلقي بما يُلقى عليه، ذلك أن الشك أو الإنكار يتطلبان خبراً مؤكداً لا ابتدائياً؛ ليقنع المتلقي ويؤثر فيه ويجعله يذعن ويسلم لأدلة المتكلم، يقول عبد القاهر: "وأما الخبر بالنفي والإثبات نحو ما هذا إلا كذا، وإن هذا إلا كذا، فيكون للأمر ينكره المخاطب ويشكُّ فيه"³¹. يقول السبكي: "قال المصنف: فالمخاطب بقولنا (ما زيد إلا قائم) من يعتقد أن زيدا قاعد لا قائم، أو يعلم أنه إمّا قاعد أو قائم، ولا يعلم بأيهما اتصف بعينه. قلت: وثالث أيضاً، وهو من يعتقد أنه قائم وقاعد كما سبق، قال: ويقولنا (ما قائم إلا زيد) من يعتقد أن عمراً قائم لا زيدا، أو يعلم أن القائم أحدهما دون كل منهما، لكن لا يعلم من هو بعينه. قلت: وثالث أيضاً، وهو من يعتقد أيضاً أنهما قائمان كما سبق"³².

إذاً ف (إلّا) في هذا التركيب للحصص وليست للاستثناء لما ذكرناه من أدلة تبعد الاستثناء وترجح الحصر.

4. المطلب الثالث: الجملة التالية ل (إلّا)، والحديث عنه من جانبين: توصيف ما بعدها، وإعرابه

4. 1. الجانب الأول: توصيف ما بعد (إلّا)، تعددت أقوال النحاة فيما بعد (إلّا)؛ فمنهم من اشترط أن يكون جملة فعلية، ومنهم من اشترط أن يكون جملة اسمية أو فعلية فعلها مضارع، فمثلاً يقول ابن مالك: "ويشترط في وقوع الفعل الماضي بعدها تقدم نفي أو معناه وكون ما ولي النفي فعلاً"³³. وذهب الرضي إلى الاشتراط بأن يلي (إلّا) فعلٌ مضارعٌ، أو ماضٍ مقترنٌ ب(قد) أو مسبوقٌ ب(ماضٍ منفي)، يقول: "وشرط كونه مضارعاً لمشابته للاسم، وأما الماضي فجوزوا أن يليها في المفرغ بأحد قيدتين، وذلك إما باقترانه ب(قد) نحو: ما الناس إلا قد عبروا، وذلك لتقريبها من الحال المشبه للاسم، وإما تقدم ماضٍ منفي نحو قولهم: ما أنعمت عليه إلا شكر، وما أتيتته إلا أتاني، وعنه عيه الصلاة والسلام: "ما أيس الشيطان من بني آدم إلا أتاهم من قبل النساء"؛ وذلك إذا قصد لزوم تعقب مضمون ما بعد (إلّا) لمضمون ما قبلها"³⁴. والشرطان منقوضان بالشواهد، فقد جاءت شواهد كثيرة من القرآن الكريم والشعر لم يكن ما بعدها مضارعاً ولا ماضياً مقروناً ب (قد)، ولم تسبق ب(ماضٍ منفي).



وذهب ابن يعيش إلى أن (إلا) في هذا التركيب لا يليها إلا جملة اسمية، أو جملة فعلية فعلها مضارع لمشايجتهما الاسم، ولا يجوز أن يكون جملة فعلية فعلها ماضٍ يقول: "ولا تقع الجملة في هذا الموضع إلا أن تكون اسمية من مبتدأ وخبر، ولا تكون فعلية؛ لأن (إلا) موضوعة لإخراج بعضٍ من كلِّ، فإذا تقدّم (إلا) الاسم، فلا يكون بعدها إلا الاسم؛ لأنهما جنس واحد، فيصح أن يكون بعضا له، فلو قلت: ما زيدٌ إلا قام، على أن تجعل (قام) خبرا، وما أتاني أحد إلا قام أخوه، ونحو ذلك، لم يجوز لما ذكرت لك، ولو قلت: ما زيد إلا يقوم أو ما أتاني أحدٌ إلا يضحك، لكان جيدا؛ لأن الفعل المضارع مشابه للاسم، فكان له حكمه"³⁵. وهذا الاشتراط تنقضه الشواهد من القرآن الكريم والشعر المحتج به، جاءت فيه الجملة بعد (إلا) اسمية وفعلية ماضوية وغير ذلك كما سيأتي بيانه.

وذهب ابن خروف في تعليقه على حكاية سيويه عن الأخفش: "ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضرَّ"³⁶، إلى قبح وقوع الفعل بعد (إلا)، وأنه لا بد له من (ما) المصدرية، يقول: "ومنه -أي سيويه- لوقوع الفعل بعد (إلا) من غير ذكر (ما) حسنٌ، وهو في الاستثناء ب (إلا) يقبح؛ ولذلك قال: في ذا الموضع"³⁷. واشترط لوقوع الفعل بعد (إلا) أن يكون مؤولا باسم؛ لأن الأصل في (إلا) الدخول على الأسماء، يقول ابن مالك: "ونص أبو الحسن بن خروف في شرح الكتاب مبينا بأن الفعل لا يقع بعد (إلا) حتى يكون مؤولا باسم. ولو كان مطلق الدخول على الفعل مبطلا للاختصاص بالاسم ما أضيف الاسم إلى فعل، ولا وقع الفعل حالا، ولا مفعولا ثانيا ل(ظن)، ولا خبر (كان) أو (إن)؛ لأن مواضع كل واحد من هذه المذكورات متسلط عليه عامل من عوامل الأسماء، فكما لم يبطل اختصاص هذه العوامل بالأسماء وقوع الأفعال في مواضع معمولاتها لتأولها بأسماء، كذلك لا يبطل اختصاص (إلا) بالأسماء دخولها على فعل مؤول باسم"³⁸.

والخلاصة أنّ الشروط التي ذكرها ابن مالك والرضي وابن يعيش وابن خروف وغيرهم في العنصر التالي ل (إلا) غير صحيحة، وينقضها شواهد كثيرة جاءت فيها الجملة بعد (إلا) اسمية وفعلية بصور متعددة وليس شرطا أن يكون ماضيا أو مضارعا فحسب، وكذلك ما يتقدمها لا يقتصر على الماضي المنفي، بل قد جاء ماضيا منفيًا ومضارعا منفيًا ونهيا كما سبق أن بينا.

ويلاحظ من تتبع الشواهد أن (إلا) في التركيب المدروس تتلوها جملة لها ثماني صور، ثلاث منها وردت في القرآن وغيره، وخمس وردت في الشعر وكلام العرب ولم ترد في القرآن الكريم، وهي:

1. 1. 4. جملة اسمية مقترنة بواو الحال أو مجردة منها كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيْبَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر ٤]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيْبَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾ [الشعراء 208]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَا يَأْتُونَ الصَّلَاةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَى وَلَا يُنْفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَرِهُونَ﴾ [التوبة ٥٤]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا



وَهُمْ مُشْرِكُونَ ﴿ [يوسف ١٠٦]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِي أُمَمَهَا رَسُولًا يَقُولُ لَهُمْ عَالِمًا وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَىٰ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ﴾ [القصص ٥٩]، وقوله تعالى: ﴿مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق ١٨]، وقوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ بِرَبِّهِمْ وَيَعْقُوبَ يَبْنِي إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمْ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة ١٣٢]، وقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران ١٠٢]. ومن ذلك قول الشاعر³⁹:

وما حلَّ سعدي غريباً ببلدةٍ فينسب إلا الزريقان له أب

الشاعر⁴⁰:

وقول

لهم لواءٌ بكفي ماجدٍ بطلٍ لا يقطع الخرق إلا طرؤه سام

4. 1. 2. جملة اسمية منسوخة بحرف نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِهْمَ لِيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ [الفرقان 20]. ولم أقف على هذه الصورة في الشعر المحتج به فيما اطلعت عليه.

4. 1. 3. جملة فعلية فعلها ماض مجرد من الواو (قد)، وهذه أكثر الصور استعمالاً في هذا التركيب، والملاحظ أن استعمال الفعل (كان) بعدها كثير جداً قياساً على غيره من الأفعال الأخرى، وهذه الصورة للتركيب هي الأكثر استعمالاً في القرآن الكريم والحديث الشريف وفي الشعر والنثر والكلام العادي، فقد وردت في ثمان عشرة آية هي: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ [الأنعام ٤]، و﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الحجر ١١]، و﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنَ الرَّحْمَنِ مُحَدِّثٍ إِلَّا كَانُوا عَنْهُ مُعْرِضِينَ﴾ [الشعراء ٥]، و﴿يُحَسِّرُهُ عَلَى الْعِبَادِ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [يس ٣٠]، و﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ [يس ٤٦]، و﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ نَبِيِّ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الزخرف ٧]، و﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِنْ قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا﴾ [يونس ٦١]، و﴿مَا تَدْرُ مِنْ شَيْءٍ أَنْتَ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلْتَهُ كَالرَّمِيمِ﴾ [الذاريات ٤٢]، و﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدِّثٍ إِلَّا أَسْتَمِعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنبياء ٢]، و﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ ذَلِكِ بَأْتُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطْؤُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوِّ نِيلاً إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [التوبة ١٢٠]، و﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَبِيِّ إِلَّا أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَضُرَّعُونَ﴾ [الأعراف ٩٤]،



﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرِيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ﴾ [سبا ٣٤]، و﴿وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِي قَرِيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف ٢٣]، و﴿كَذَلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ [الذاريات ٥٢]، و﴿وَلَا يُنْفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُم لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [التوبة ١٢١]، و﴿قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ إِلَّا نَبَأُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَن يَأْتِيَكُمَا ذَلِكَمَا مِمَّا عَلَّمْتَنِي رَبِّيَ إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾ [يوسف ٣٧]، و﴿وَوَضِعَ الْكُتُبَ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يُوَيْلَتَنَا مَا لَ هَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظُنُّ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف ٤٩]، و﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان ٣٣]، وفي قراءة شاذة أيضا لابن أبي عبلة: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة ٢٨٦]: وسعها، على الفعل الماضي⁴¹. ومن الحديث الشريف عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه عن النبي ﷺ أنه قال: ما من مسلمٍ يغرسُ غرسًا إلا كان ما أُكِلَ منه له صدقةٌ، وما سُرقَ منه صدقةٌ، وما أكلَ السُّبُعُ فهو له صدقةٌ، وما أكلتِ الطيورُ فهو له صدقةٌ، ولا يَزِرُهُ أَحَدٌ إِلَّا كَانَ لَهُ صَدَقَةٌ⁴².

وذهب ابن خروف وغيره من النحاة إلى أن الماضي لا يقع بعد (إلا) إذا كان مؤولا باسم، كما أسلفنا⁴³. وهذا الشرط مردود بالشواهد الكثيرة التي جاءت ولا يمكن تأويل ما بعدها باسم، وسيأتي بطلان هذا الشرط في إعراب الجملة.

ولعل السبب في جواز وقوع الماضي بعد (إلا) في هذا التركيب هو إمكانية تكراره لاشتماله على معنى الشرط، يقول ابن مالك: "وإنما أساغ تقدّم الفعل وقوع الماضي بعد (إلا)؛ لأنّ تقدّم الفعل مقرون باللفظي يجعل الكلام بمعنى: كلما كان كذا وكذا كان كذا وكذا، فكان فيه فعلاّن كما كانا مع (كلّما)"⁴⁴. وذهب الرضي إلى أن الذي جوز وقوع الماضي هو معنى الشرط والجزاء، يقول: "وإنما جاز أن يليها الماضي مع هذا القصد؛ لأن المعنى هو معنى الشرط والجزاء في الأغلب نحو: إن جئتني أكرمك، وإنما قلت في الأغلب؛ لأنه قد لا يكون مضمون الجزاء متعقبا لمضمون الشرط، بل يكون مقارنا له في الزمن نحو: إن كان هناك نازّ كان احتراق... لكن التعقب المذكور هو الأغلب"⁴⁵.

4. 1. 4. جملة فعلية فعلها ماضٍ مقترن بالواو (قد) أو بأحدهما، وقد وردت هذه الصور في الحديث الشريف والشعر ولم ترد في القرآن الكريم، من ذلك الحديث الشريف: "ما تركت من شيءٍ يقرئكم إلى الجنة إلا وقد حدثتكم به، ولا تركت من شيءٍ يبعثكم عن النار إلا وقد حدثتكم به"⁴⁶، وقول الشاعر⁴⁷:



العنوان: تركيب (ما فعلتُ كذا إلا كان كذا)

يحشرون الناس لا بنين ولا آباء إلا وقد عننتهم شؤون

وقول عنتره⁴⁸: هَلْ عَيْشَةٌ طَابَتْ لَنَا إِلَّا وَقَدْ أَنْبَلَى الزَّمَانُ قَدِيمَهَا وَجَدِيدَهَا

أَوْ مُقْلَةٌ ذَاقَتْ كَرَاهَا لَيْلَةً إِلَّا وَأَعْقَبَتِ الخُطُوبُ هُجُودَهَا

أَوْ بِنْيَةٌ لِلْمَجْدِ شَيْدَ أَسَاسُهَا إِلَّا وَقَدْ هَدَمَ الفُضَاءُ وَطِيدَهَا

وقول ليلي العامرية⁴⁹:

لَمْ يَكُنِ المَجْنُونُ فِي حَالَةٍ إِلَّا وَقَدْ كُنْتُ كَمَا كَانَا

4. 1. 5. جملة فعلية فعلها ماضٍ مقترن بـ (قد) وحدها نحو الحديث الشريف: "ما تركتُ شيئاً مما أمركم الله به إلا قد أمرتكم به، وما تركتُ شيئاً مما نهاكم عنه إلا قد نهيتكم به"⁵⁰.

وذهب ابن مالك إلى أن (قد) لا تدخل على الماضي التالي لـ (إلا)، يقول أبو حيان: "وظاهر قول المصنف أن (قد) لا تدخل على الماضي التالي لـ (إلا)"⁵¹. وكذلك ذهب أبو حيان، قال: "وإن كان تالياً لـ (إلا) فلا تدخل عليه (قد)، وقالت العرب: ما تأتيني إلا قلت حقاً، وما أتيتني إلا تكلمت بالجميل، وما تكلم إلا ضحك، وما جاء إلا أكرمه، جميعها أحوال بلفظ الماضي مؤولا باسم الفاعل، وندر دخول (قد) عليه"⁵². وقولهما لا تؤيده الشواهد، ومن ذلك الحديث الشريف: "ما أنزل الله داءً إلا قد أنزل له شفاءً، علمه من علمه، وجهله من جهله"⁵³. وقول قيس بن الخطيم⁵⁴:

متى يأت هذا الموت لا تبق حاجةٌ لنفسي إلا قد قضيتُ قضاءها

وذهب الرضي إلى أنه لا يجوز لاقتصار على (قد) وحدها، ولا بد معها من الواو، يقول: "ويجيء في الماضي مع الواو (قد) أيضاً، نحو: ما زرتك إلا وقد زارني، ولا يجوز الاقتصار على (قد) فلا يقال: ما زرتك إلا قد زارني؛ لأنك إن نظرت إلى معنى الجزاء الذي يستفاد من مثل هذه الحال، فالجزاء لا يتجرد عن الفاء إذا كان مع (قد)... وإن نظرت إلى الحال الذي هو أصله فليس فيه حرف



الربط المذكور⁵⁵. وكلام الرضي ترده الشواهد من كلام العرب المحتج به، ومنه بيت قيس بن الخطيم، كذلك يناقض كلامه هنا قوله في الصفحة نفسها الذي اشترط وقوع الماضي بعد (إلا) أن يكون مقرونا ب(قد): "وأما الماضي فجوزوا أن يليها في المفترغ بأحد قيدين، وذلك إما باقترانته ب(قد)...⁵⁶".

4. 1. 6. جملة فعلية فعلها ماضٍ مقترن بالواو وحدها - وهو نادر كما قال أبو حيان⁵⁷، أو شاذ كما قال غيره⁵⁸ - نحو قول زهير⁵⁹:

نعم امرأ هرّم لم تعرّ نائبةً
إلا وكان لمرتّاع بها وزرا

وقد أكثر الشعراء بعد عصور الاحتجاج من استعمالها بالواو وحدها، ومن ذلك قول البوصيري⁶⁰:

لم يدعُ ذو فاقّة وضرورةٍ
إلا ونال بجموده المأمولا
ذاك الذي لم يدعُ ذو فاقّةٍ
إلا وكان له الزمان مُنيلا

وقول أبي فراس الحمداني⁶¹:

وما اشتوّرت إلا وأصبح شيخها
ولا أحرّنت إلا وكان فتاهها

وقول ابن عنين⁶²:

ما ضلّ غمراً عن محجّة قصده
إلا وكان له إليها مرشدا



وقول حافظ إبراهيم⁶³:

لَمْ تَبْدُ بَارِقَةً فِي أَفْقٍ مُنْتَجِعٍ إِلَّا وَكَانَ لَهَا بِالشَّامِ مُرْتَقِبُ

وقول معروف الرصافي⁶⁴:

مَا فَازَ قَطُّ بِوَصْلِهَا مِنْ عَاشِقٍ إِلَّا وَكَانَ لِعَارْفِيهِ عَشِيْقًا

4. 1. 7. جملة فعلية فعلها مضارع بمعنى الماضي؛ أي حكاية الحال الماضية على حد قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُشِيرُ سَحَابًا﴾ [فاطر 9]، وتتأني أهمية العدول من الماضي إلى المضارع في تركيز العناية والاهتمام عليه والإشعار بأهميته وتجدده وكأنَّ القصد إحضاره أمام المشاهد ليبقى ماثلاً متجدداً أمامه، ومن ذلك قول المرار الحنظلي العدوي⁶⁵:

وَمَا أَصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرُهُمْ إِلَّا يَزِيدُهُمْ حَبًّا إِلَيَّ هُمُ

أراد: إلا زادهم، وقول الراعي⁶⁶:

مَا إِنْ أَتَيْتُ أَبَا حُبَيْبٍ وَافِدًا إِلَّا أَرِيدُ لِبَيْعَتِي تَبْدِيلًا

أي: إلا أردت...، وقد وردت هذه الصورة في الشعر ولم ترد في القرآن الكريم.

4. 1. 8. جملة فعلية فعلها مضارع منفي بـ (لم) نحو الحديث الشريف: "ما من عبدٍ استرعاها الله رعيته، فلم يحطها بنصيحة، إلا لم يجد رائحة الجنة"⁶⁷. والحديث: "ما من أمتي أحدٌ ولي من أمر الناس شيئاً لم يحفظهم بما يحفظ به نفسه وأهله إلا لم يرح".



رائحة الجنة⁶⁸. والحديث الشريف: "لا يُلبَسُ الحريرُ في الدنيا إلا لم يُلبَسْ في الآخرة منه"⁶⁹. وحكى سيبويه الفعل المضارع بعد (إلا) منفيًا ب(لم) ومثّل له بالمثل: فما تأتيني أبدأً إلا لم تحدثني، أي منك إتيانٌ كثيرٌ ولا حديثٌ منك⁷⁰.

4. 2. الثاني: إعراب الجملة، هل هي جواب للشرط أم استثنائية أم حالية

4. 2. 1. الاحتمال الأول: أنها جواب للشرط؛ لكون التركيب كله يتضمن معنى الشرط من خلال دلالته على التكرار؛ أعني بمعنى "كلما"، أو لإمكانية تقدير (إن) الشرطية كما سبق أن بينت، وهذا الاحتمال مردود؛ لأنه ليس كل ما يتضمن معنى الشرط يأخذ حكمه ويعرب إعرابه، وإلا فكثير من التراكيب تتضمن معنى الشرط ولا تأخذ حكمه لضعف الشبه بينهما، ومن ذلك الجار والمجرور في قول الشاعر:

بعشرك الكرام تعدُّ منهم فلا ترينَ لغيرهم ألوفا

أي إن تعاشر الكرام تعد منهم، لكن (جملة) تعد استثنائية وليست جوابا للشرط، ومن ذلك أيضا الاسم الموصول، ولقوة الشبه بينه وبين الشرط كثيرا ما يلتبس باسم الشرط كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ [النحل 53]، والفاء تلزم في جواب الموصول في كل ما وجب أن تقترن به في جواب الشرط، ولذلك عدها سيبويه رابطة لتضمّن الموصول معنى الشرط. يقول: "الذي يأتي في فله درهم" في معنى الجزاء، فدخلت الفاء في خبره، كما تدخل في خبر الجزاء... ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة 274]⁷¹. بل إن الموصول ورد جازما لتضمنه معنى الشرط في قول الشاعر⁷²:

خالي لأنت ومن جريراً خالهُ ينل العلاء ويكرم الأحوالا

وقول الآخر⁷³:

كذاك الذي يبغي على الناس ظلما تصبّه على رغم عواقب ما صنع

ومع جزمه لِمَا يشبه الجواب (ينل، تصبّه) لم تكن الجملة جوابا للشرط، بل خبر عن الاسم الموصول نفسه المتضمن معنى الشرط،



ومن ذلك لفظ (كلّ) يقول سيبويه: "ومن ذلك قوله: كلُّ رجلٍ يأتيك فهو صالحٌ وكل رجلٍ جاء فله درهمان؛ لأن معنى الحديث الجزء"⁷⁴، ومن ذلك "إذ" في قول قيس بن الملوح⁷⁵:

فيا ربِّ إذ صيرت ليلى هي المنى فزني بعينها كما زنتها ليا

وظروف الزمان عموماً نحو قولك: حين تدرس تنجح، وعندما تدرس تنجح، ويوم تدرس تنجح، وغير ذلك، فكل هذه التراكمات فيها معنى الشرط، لكنها لم تعطَ حكمه مادام شبهها ضعيفاً لم يقوَ إلى درجة أن تعطى حكمه.

4. 2. 2. الاحتمال الثاني: أنها استثنائية على خلاف في محلها، فقد ذهب بعض النحاة إلا أنها في محل نصب على الاستثناء المنقطع، وذهب ابن يسعون وتبعه من المحدثين الدكتور محمد خير الحلواني إلى أنها استثنائية لأن (إلا) بمعنى (لكن)، والجملة بعد (لكن) استثنائية لا محل لها. وهذا أيضاً مردود؛ لأن الجملة الفعلية لا تقع مستثنى، ولأن (إلا) لم تسبق بمستثنى منه، بل جملة فعلية منفية، وليست الثانية جزءاً ولا بعضاً مما قبل (إلا)، بل أشبه بالنتيجة. والجملة الاستثنائية تقع في موضعين:

الأول: المفعول لأجله على حدّ قوله تعالى: ﴿طه مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَىٰ * إِلَّا تَذَكَّرَ لِمَنْ يَخْشَىٰ﴾ [طه 1-3]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَىٰ * إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَىٰ﴾ [الليل 19-20]، والفعل بعد (إلا) محذوف لدلالة ما قبلها عليه؛ أي لكن أنزلناه تذكراً، ولكن أنفقها ابتغاء وجه ربه الأعلى.

والثاني: جملة اسمية يصح أن يكون المبتدأ فيها مستثنى نحو قوله تعالى: ﴿لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ * إِلَّا مَنْ تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ * فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ﴾ [الغاشية 22-24]، إذ يمكن أن يكون الاسم الموصول (من) هو المستثنى.

وكلا الموضعين مختلفان عن التركيب الذي ندرسه من حيث التركيب ومن حيث المعنى، فلا تصح الجملة أن تكون استثنائية. جديراً بالذكر أن ابن خروف ذهب إلى قبح وقوع الجملة مستثنى ب (إلا)⁷⁶ في هذا التركيب، يقول ابن مالك: "قال ابن خروف: ومنعه -أي سيبويه- لوقوع الفعل بعد إلا من غير ذكر (ما) حسن، وهو في الاستثناء ب(إلا) يقبح. قلت: فات ابن خروف أن يقول وذلك في موضع النصب، لأن كل مثال ذكره من الأمثلة التي دخلت فيها (إلا) على فعل مجرّد من (ما)، فهو من باب الاستثناء، لكن الواقع فيه بعد إلا ليس في موضع نصب على الاستثناء"⁷⁷.

4. 2. 3. الاحتمال الثالث: أنها صفة إن كانت (إلا) مسبوقة بنكرة، سواء اقترنت بالواو أم لم تقترن، فإن اقترنت بها أفادت تأكيد التصاق الصفة بالموصوف، وهو رأي للزمخشري، يقول: "ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾



[الحجر ٤]، وفائدتها تأكيدُ لصوق الصفة بالموصوف، والدلالةُ على أنَّ اتصافه بها أمرٌ ثابتٌ مستقرٌّ⁷⁸، وقد ردَّ ابن مالك هذا الرأي بخمس حجج⁷⁹:

1. أن الزمخشري قاس الصفة على الحال، مع أنهما يفترقان في كثير من الأمور كالتقديم والتأخير والتعريف والتنكير وغير ذلك.
2. أن ما ذهب إليه الزمخشري مخالف لما ذهب إليه نحاة البصرة والكوفة معا.
3. أن العلة التي جاء بها الزمخشري من تأكيد لصوق الصفة بالموصوف غير مناسبة ولا صحيحة في كل ما اقترن بالواو، والواو تفيد الجمع بين ما قبلها وما بعدها وليست للتوكيد.
4. أن الواو فصلت بين ما قبلها وما بعدها فكيف أفادت تأكيد اللصوق مع هذا الفصل؟
5. أن الواو لو كانت لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف لكانت أولى بها من الحال في كل موضع وليس في هذا الموضع وحده.

4. 2. 4. الاحتمال الرابع: أنها حالية، ويقويه مجيء الحال مفردة في مثل هذا التركيب نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَنَّعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا أُولَٰئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ﴾ [البقرة ١١٤]، وشبه الجملة في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم ٤]؛ ولهذا تحمل الجملة على المفرد وشبه الجملة. يقول ابن مالك نقلا عن ابن خروف: "وقد قالت العرب: ما أتيتني إلا قلت حقا، وما أتيتني إلا تكلمت بالجميل، وما زاد إلا نفع، وما قل إلا ضرر، وما تكلم إلا ضحك، وما جاء إلا أكرمته، كأنهم قالوا: ما أتيتني إلا قائلًا حقا، وما أتيتني إلا متكلما بالجميل، وما زاد إلا نافعا، وما قل إلا ضارا، وما تكلم إلا ضاحكا، وما جاء إلا مكروما، فجميع هذه أحوال. فهذا نص سيبويه"⁸⁰.

وأما اشتراط التأويل باسم] لكي تكون هذه الجملة حالية كما يقول أبو حيان: "وقالت العرب: ما أتيتني إلا قلت حقا، وما أتيتني إلا تكلمت بالجميل، وما تكلم إلا ضحك، وما جاء إلا أكرمته، فجميع هذه أحوال، وهي بلفظ الماضي ونص سيبويه على أن الفعل بعد (إلا) لا يقع إلا حين يكون مؤولا باسم، وهو في هذه المواضع مؤول باسم فاعل في موضع الحال"⁸¹. فليس بشرطٍ دقيق، فالتأويل ليس شرطا كي يكون للجملة محل من الإعراب، بل الشرط أن تقع موقع الاسم، فإن وقعت موقعه كان لها محل من الإعراب، وإن لم



تقع موقعه فلا محل لها من الإعراب، والتأويل ممكن مع جمل لا محل لها من الإعراب، وغير ممكن في كثير من الجمل التي لها محل من الإعراب نحو قولك: الخنساء أخوها صخر. قال الجرجاني: "لا يكون للجملة موضع من الإعراب حتى تكون واقعة موقع المفرد"⁸².

والحال الجملة لا بد لها من رابط يربطها بصاحب الحال، وهذا الرابط إما الضمير - وهو الأصل - وإما واو الحال، وإما الضمير والواو معا، والجملة التالية لـ (إلا) في هذا الأسلوب وأمثاله تخضع للأحكام الآتية:

4. 2. 4. 1. أولاً: الضمير

يتمتع حذف الضمير الرابط منها سواءً أكانت اسمية نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾ [الشعراء ٢٠٨]، أم فعلية نحو قوله تعالى: ﴿مَا تَذَرُ مِنْ شَيْءٍ أَنْتَ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلْتَهُ كَالرَّمِيمِ﴾ [الذاريات 42].

4. 2. 4. 2. ثانياً: واو الحال

اقتران الجملة التالية لـ(إلا) بواو الحال على تفصيل⁸³:

4. 2. 4. 2. 1. واجب: إذا كانت الجملة التالية لـ(إلا) اسمية خالية من الضمير نحو قولك: ما حضرت إلى الكلية إلا وزيد حاضر، ولا يجوز حذف الواو هنا؛ لأنها هي الرابط لجملة الحال بصاحبها، يقول ابن يعيش: "ما كلمت أحداً إلا وزيد حاضر. (فزيد حاضر) في موضع الحال، ولا يجوز حذف الواو من هنا ... لخلو الجملة من العائد الرابط"⁸⁴.

4. 2. 4. 2. 2. جائز: وذلك في صورتين:

أ. يجوز اقتراؤها بالواو إذا كانت اسمية⁸⁵ نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ [الحجر ٤]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾ [الشعراء 208]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِتْمَمَ لِيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ [الفرقان 20]. يقول ابن يعيش: "وتقول في الجملة إذا وقعت حالا: ما مررت بزید إلا أبوه قائم، وما مررت بالقوم إلا زيد خير منهم، فالجملة في موضع الحال لوقوعها بعد معرفة، وقد يجوز في قولك: ما مررت بأحد إلا زيد خير منه أن تكون الجملة في موضع الحال أيضاً؛ لأن الحال من النكرة جائز وإن كان ضعيفاً، ويجوز أن تدخل عليه الواو فتقول: ما مررت بأحد إلا زيد خير منه"⁸⁶.

ب. يجوز اقتراؤها إذا كانت جملة فعلية فعلها ماضٍ مقترن بـ(قد) قال ابن يعيش: "واعلم أنّ الفعل الماضي إذا اقترن به (قد)... كنت



مخيراً في الإتيان بواو الحال وتتركها... وذلك أنّ (قَدْ) تُقَرِّب الماضي من الحال، وتُلحِّقه بِحُكْمِهِ، وهذه واوُ الحال، ولأنّه بدُخُولِ (قَدْ) أشبهَ الجملةَ الاسميّةَ من حيث إنّ الجزءَ الأوّلَ من الجملة ليس فعلاً⁸⁷. ومن ذلك قول الشاعر:

يحشّر الناس لا بنين ولا آ باء إلا وقد عنّتهم شـؤون

4 . 2 . 4 . 3 . نادر: في صورة واحدة، فقد ذهب النحاة إلى ندرة مجي جملة الماضي بعد (إلا) مع (قد) دون الواو⁸⁸ مستدلين بقول قيس بن الخطيم⁸⁹:

متى يأت هذا الموت لا تلف حاجة لنفسي إلا قد قضيتُ قضاءها⁹⁰

ولعل الاحتجاج بهذه الرواية للبيت لا يصح؛ لأن الجملة بعد (إلا) في هذا البيت مفعول به ثان للفعل (تُلف) ولا يجوز اقترانها بالواو أصلاً، وليست حالاً حتى تقترن بالواو. لكن البيت ينهض شاهداً على ندرة مجيء الجملة بعد (إلا) مقترنة بـ(قد) دون الواو على رواية أخرى للبيت⁹¹:

متى يأت هذا الموت لا تبق حاجة لنفسي إلا قد قضيتُ قضاءها

4 . 2 . 4 . شاذّ: يشذ اقترانها بواو الحال إذا كانت جملة فعلية فعلها ماضٍ مجرد من (قد)⁹²، نحو قول زهير:

نعم امرأ هرمّ لم تعرّ نائبةً إلا وكان لمرتاع بها وزرا

وذهب أبو حيان إلى أن اقتران الماضي بعد (إلا) بالواو نادر لا شاذ⁹³، وذهب الرضي إلى أن اقتران الماضي والمضارع المجردين من (قد) بالواو مطرد، يقول: "وجاز أيضاً أن ينظر إلى كون مثل هذا الفعل حالاً في الحقيقة وإن كان فيه معنى الجزاء، فيؤتى به ماضياً



أو مضارعا مع الواو نحو: ما زرتَه وأكرمني، ولا أزوره ويكرمني، وإنما اطرَد الواو مع هذا النظر لكون هذا الحال غير مقترن مضمونه بمضمون عامله كما هو الغالب في الحال نحو: جاءني زيدٌ راكبا، ولفظه أيضا منفصلٌ عن العامل ب(إلا) فجاز أن يُستظهر مطّردا في ربط مثل هذه الحال بعاملها لفظا بحرف الربط؛ أي الواو، فمن تمَّ اطرَد نحو: ما أزوره إلا ويكرمني، وندر: قمتُ وأصلُّ وجهه⁹⁴. وكلام الرضي هذه تنقصه الشواهد المؤيدة، فلا شاهد على المضارع البتة فيما اطلعت عليه، ولا على الماضي غير قول زهير الآنف الذكر.

وذهب الشيخ مصطفى الغلاييني إلى شدوذ مجيء الواو وحدها أو (قد) وحدها بعد (إلا)، يقول: "ولا عبرة بشدوذ من ذهب إلى جواز اقتراحها بالواو... أو إلى جواز اقتراحها بـ (قد)... لأن ذلك شاذ مخالفٌ للقاعدة، وللكتير المسموع في فصيح الكلام، منشوره ومنظومه"⁹⁵.

4. 2. 4. 5. ممنوع: يمتنع اقتراحها بواو الحال إذا كانت فعلية فعلها ماض مجرد من (قد) وتالٍ لـ"إلا"⁹⁶، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الحجر 11]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ تُحَدِّثُ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنبياء 2]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَذَرُ مِنْ شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلَتْهُ كَالرِّمِيمِ﴾ [الذاريات 42]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِّنَ الرَّحْمَنِ تُحَدِّثُ إِلَّا كَانُوا عَنْهُ مُعْرِضِينَ﴾ [الشعراء 5]، وقول جميل بثينة⁹⁷:

فما دُكر الخلالُ إلا ذكرُها ولا البخلُ إلا قلتُ: سوف تجودُ

وقول سحيم عبد بني الحسحاس⁹⁸:

بَعَاكَ وَمَا تَبَغِيهِ إِلَّا وَجَدْتُهُ كَأَنَّكَ قَدْ أَوْعَدْتُهُ أَمْسِ مَوْعِدَا



وقول أعشى همدان⁹⁹:

وَمَا زَاخَفَ الْحَجَّاجَ إِلَّا رَأَيْتَهُ مُعَانَا مُلَقَّى لِلْقُتُوخِ مُعْوَدَا

وقول عمرو بن شأس الأسيدي¹⁰⁰:

فَمَا مَسَّ جِلْدِي الْأَرْضَ إِلَّا ذَكَرْتُهَا وَإِلَّا وَجَدْتُ طَيْبَهَا فِي ثِيَابِيَا

وقول عمر بن أبي ربيعة¹⁰¹:

فَمَا نَلْتَقِي مِنْ بَعْدِ يَأْسٍ وَهَجْرَةٍ وَصَدَعَ النَّوَى إِلَّا وَجَدْتُ هَا بَرْدَا

وقول ابن ميادة¹⁰²:

فَمَا مَسَّ جَنِي الْأَرْضِ إِلَّا ذَكَرْتُهَا وَإِلَّا وَجَدْتُ رِيحَهَا فِي ثِيَابِيَا

وقد اختلف البصريون والكوفيون في وقوع الماضي حالاً¹⁰³؛ ذهب الكوفيون والأخفش من البصريين إلى جوازه، وذهب البصريون إلى عدم جوازه، وأجمعوا على أنه إذا كانت معه "قَدْ" أو كان وصفاً لمحذوف فإنه يجوز أن يقع حالاً. قال ابن مالك: "وزعم قوم أن الفعل الماضي لفظاً لا يقع حالاً وليس قبله (قد) ظاهرة إلا وهي قبله مقدرة، وهذه دعوى لا تقوم عليها حجة؛ لأن الأصل عدم التقدير، ولأن وجود (قد) مع الفعل المشار إليه لا يزيد معنى على ما يفهم به إذا لم توجد. وحق المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه. فإن قيل قد تدل على التقريب، قلنا دلالتها على التقريب مستغنى عنها بدلالة سياق الكلام على الحالية، كما أغنى عن تقدير السين وسوف سياق الكلام في مثل قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ يَجْتَبِيكَ رُبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ﴾ [يوسف



٦]، بل كما استغنى عن تقدير (قد) مع الماضي القريب الوقوع إذا وقع نعتا أو خبرا. ولو كان الماضي معنى لا يقع حالا إلا وقبله (قد) مقدرة لامتنع وقوع المنفي ب(لم) حالا، ولكان المنفي ب(لما) أولى منه بذلك، لأن (لم) تنفي (فعل)، و(لما) تنفي (قد فعل)، وهذا واضح لا ريب فيه. وأجاز بعض من قدّر قبل الفعل الماضي الاستغناء عن تقديرها بجعل الفعل صفة لموصوف مقدر، وهو أيضا تكلف شيء لا حاجة إليه¹⁰⁴.

5. الخاتمة: نَجْمَلُ فِيهَا أْبْرَزُ نَتَائِجِ الْبَحْثِ، وَمِنْهَا أَنَّ التَّرْكِيبَ الْمَدْرُوسَ (مَا فَعَلْتُ كَذَا إِلَّا كَانَ كَذَا) وَأَمْثَالَهُ يَعِدُ أَسْلُوبَ نَفْيٍ وَحَصْرٍ (اسْتِثْنَاءٍ مَفْرَغٍ) وَلَيْسَ اسْتِثْنَاءً تَامًا أَوْ مَنْقَطَعًا، وَأَنَّ (مَا) فِيهِ نَافِيَةٌ لَا شَرْطِيَّةَ مَعَهَا تَحْمَلُ مَعْنَى الشَّرْطِ، وَيَنْوِبُ عَنْهَا أَحْرَفُ النَّفْيِ الْأُخْرَى مِثْلَ (لَمْ، لَنْ، لَا) وَ(لَا) الزَّائِدَةَ لِتَوْكِيدِ النَّفْيِ، وَ(لَا) النَّاهِيَةَ أحيانًا، وَقَدْ تَأْتِي جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ مُثَبَّتَةٌ، وَأَنَّ (إِلَّا) لِلْحَصْرِ وَالتَّوَكِيدِ وَلَيْسَتْ لِلْاسْتِثْنَاءِ، وَأَنَّ الْجُمْلَةَ بَعْدَ (إِلَّا) حَالِيَّةٌ وَلَيْسَتْ جَوَابًا لِلشَّرْطِ وَلَا صِفَةً وَلَا مُسْتِثْنَاءً، وَأَنَّ شَرْطَ التَّأْوِيلِ فِيهَا لَوْقُوعُهَا حَالًا غَيْرَ دَقِيقٍ؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ أَنْ تَقَعَ مَوْقِعَ الْأَسْمِ لَا أَنْ تَوْوَلَّ بِهِ، وَقَدْ جَاءَتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ عَلَى ثَمَانِي صُورٍ لِكُلِّ مِنْهَا أَحْكَامُهُ فِي اقْتِرَانِهَا بِوَاوِ الْحَالِ جَوَازًا أَوْ وَجُوبًا أَوْ مَنَعًا أَوْ شَذُودًا أَوْ نَدْرَةً، وَهَذِهِ الصُّورُ تَنْقُضُ كَثِيرًا مِنَ الْأَقْوَالِ وَالْإِشْرَاطَاتِ الَّتِي وَضَعَهَا بَعْضُ النُّحَاةِ فِيهَا.

6. المصادر والمراجع

1. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي (745 هـ)، تحقيق رجب محمد عثمان، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، 1998.
2. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري (761 هـ)، تحقيق يوسف البقاعي، دار الفكر، بيروت، د.ط.ت.
3. الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات ابن الأنباري (577 هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، 2003م، (المسألة 32).
4. البحر المحيط في التفسير: أبو حيان الأندلسي (745 هـ)، تحقيق محمد صدقي جميل، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، 1420 هـ.
5. التذكرة الحمدونية: ابن حمدون (562 هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1417 هـ.
6. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي (745 هـ)، تحقيق د. حسن هندراوي، دار القلم بدمشق (1-5)، دار كنوز إشبيلية بالرياض (باقي الأجزاء)، 1997-2013.
7. جامع الدروس العربية: مصطفى الغلاييني (1364 هـ)، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، الطبعة (28)، 1993.
8. دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني (471 هـ)، تحقيق محمود شاكر، دار المدني، جدة، الطبعة الثالثة، 1993.
9. ديوان أبي فراس الحمداني: رواية ابن خالويه، تحقيق د. سامي الدهان، بيروت، 1944.
10. ديوان أعشى همدان وأخباره: تحقيق د. حسن عيسى أبو ياسين، دار العلوم للطباعة، الرياض، الطبعة الأولى، 1983.
11. ديوان البوصيري: تحقيق محمد سيد كيلاني، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1955.
12. ديوان جميل بثينة: صنعة بشير يموت، المكتبة الأهلية، بيروت، الطبعة الأولى، 1934.
13. ديوان حافظ إبراهيم: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1987.



العنوان: تركيب (ما فعلتُ كذا إلا كان كذا)

14. ديوان سحيم عبد بني الحسحاس: تحقيق عبد العزيز الميمني، مطبعة دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى، 1950.
15. ديوان شعر عدي بن الرقاع: رواية ثعلب، تحقيق د.نوري حمودي القيسي، د. حاتم الضامن، المجمع العلمي العراقي، الطبعة الأولى، 1987.
16. ديوان عرقلة الكلبي، تحقيق أحمد الجندي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1991.
17. ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار القلم، بيروت، د.ط.ت.
18. ديوان ابن عنين: تحقيق خليل مردم بك، دار صادر، بيروت، 1959.
19. ديوان قيس بن الخطيم: تحقيق ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1967.
20. ديوان قيس بن الملوح: رواية أبي بكر الوالي، تحقيق يسري عبد الغني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1999.
21. ديوان معروف الرصافي: اعتنى به مصطفى السقا، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1953.
22. ديوان ابن ميادة: تحقيق د. حنا جميل حداد، مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة الأولى، 1982.
23. ربيع الأبرار ونصوص الأخيار: الزمخشري (583 هـ)، مؤسسة الأعلي، بيروت، الطبعة الأولى، 1412 هـ.
24. سلسلة الأحاديث الصحيحة: الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، 1995.
25. السنن الكبرى: للإمام النسائي (303 هـ)، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 2001.
26. شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك الطائي (672 هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، القاهرة، ط1، 1990.
27. شرح ديوان عنتره: الخطيب التبريزي، قدم له مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1992.
28. شرح الرضي على الكافية: رضي الدين الأسترابادي، تحقيق يوسف حسن عمر، جامعة قاربونس، بنغازي، الطبعة الثانية، 1996.
29. شرح المفصل: ابن يعيش (643 هـ)، المطبعة المنيرية، القاهرة، د.ط.ت.
30. شعر عمرو بن شأس الأسدي: جمع وتحقيق د. يحيى الجبوري، دار القلم، الكويت، الطبعة الثانية، 1983.
31. صحيح البخاري: البخاري (256 هـ)، تحقيق د. مصطفى البغا، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الخامسة، 1993.
32. صحيح الترغيب والترهيب: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، 2000.
33. صحيح مسلم: الإمام مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1955.
34. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: بهاء الدين السيكي (773 هـ)، تحقيق عبد الحميد هندواي، المكتبة العصرية، بيروت، 2003.
35. القاعدة النحوية في ضوء علم المعاني: د. محمد خالد الرهاوي، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، ط1، 2019.
36. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: الزمخشري (538 هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، 1407 هـ.
37. الكتاب: سيبويه (188 هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة.
38. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: علاء الدين الهندي (975 هـ)، تحقيق بكرى حياني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، 1981.
39. مسند الإمام أحمد بن حنبل: أحمد بن حنبل (241 هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 2001.
40. المعجم الأوسط: الطبراني (360 هـ)، تحقيق طارق الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، 1995.
41. المفصل في إعراب الجمل: د. عمر مصطفى، د. محمد خالد الرهاوي، دار الينايب، دمشق، الطبعة الأولى، 2009.
42. المطول على التلخيص: التفتازاني، طبعة عثمانية، 1310 هـ.



- ² شرح الرضي على الكافية: رضي الدين الاسترابادي، تحقيق يوسف حسن عمر، جامعة قارونوس، بنغازي، الطبعة الثانية، 1996، (138/2).
- ³ المعجم الأوسط: الطبراني (360 هـ)، تحقيق طارق الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، 1995، (312/7)، برقم (7594).
- ⁴ مسند الإمام أحمد بن حنبل: أحمد بن حنبل (241 هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 2001، (477/16)، برقم (10815).
- ⁵ مسند الإمام أحمد بن حنبل 393/44 برقم (26812).
- ⁶ مسند الإمام أحمد 396/5 برقم (3424).
- ⁷ مسند الإمام أحمد بن حنبل 512/11 برقم (6913).
- ⁸ ديوان عرقله الكلبى، تحقيق أحمد الجندي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1991، (ص7).
- ⁹ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي (745 هـ)، تحقيق د. حسن هندأوي، دار القلم بدمشق (1-5)، دار كنوز إشبيليا بالرياض (باقي الأجزاء)، 2013-1997، (63-62/9).
- ¹⁰ شرح تسهيل الفوائد: ابن مالك الطائي (672 هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1990، (304-303/2).
- ¹¹ المفصل في إعراب الجمل: د. عمر مصطفى، د. محمد خالد الرهاوي، دار الينابيع، دمشق، الطبعة الأولى، 2009، (120-111).
- ¹² التذييل والتكميل 100/11.
- ¹³ الكتاب: سيبويه (188 هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، (60/3). ينظر مقومات الشرط الأساسية في: القاعدة النحوية في ضوء علم المعاني: د. محمد خالد الرهاوي، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض، الطبعة الأولى، 2019، (ص115).
- ¹⁴ شرح تسهيل الفوائد 304-303/2.
- ¹⁵ شرح تسهيل الفوائد 276/2.
- ¹⁶ التذكرة الحمدونية: ابن حمدون (562 هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1417 هـ، (400/3).
- ¹⁷ ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار القلم، بيروت، د.ط.ت. (ص132).
- ¹⁸ ديوان قيس بن الملوح: رواية أبي بكر الوالي، تحقيق يسري عبد الغني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1999، (ص124-123).



- ¹⁹ البحر المحيط في التفسير: أبو حيان الأندلسي (745 هـ)، تحقيق محمد صدقي جميل، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، 1420 هـ، (761/2).
- ²⁰ صحيح مسلم: الإمام مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1955، (1004/2)، برقم (1378).
- ²¹ التذييل والتكميل 228/5.
- ²² صحيح الترغيب والترهيب: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، 2000، (222/1) برقم (257).
- ²³ التذييل والتكميل 106/10.
- ²⁴ شعر عمرو بن شأس الأسدي: جمع وتحقيق د. يحيى الجبوري، دار القلم، الكويت، الطبعة الثانية، 1983، ص37.
- ²⁵ ديوان شعر عدي بن الرقاع: رواية ثعلب، تحقيق د. نوري حمودي القيسي، د. حاتم الضامن، المجمع العلمي العراقي، الطبعة الأولى، 1987، (ص169).
- ²⁶ شرح تسهيل الفوائد 269/2.
- ²⁷ المفصل في إعراب الجمل ص251-253.
- ²⁸ شرح تسهيل الفوائد 264/2.
- ²⁹ المطول على التلخيص: التفتازاني، طبعة عثمانية، 1310 هـ، (ص214).
- ³⁰ شرح الرضي على الكافية 138/2.
- ³¹ دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني (471 هـ)، تحقيق محمود شاكر، دار المدني، جدة، الطبعة الثالثة، 1993، (ص332).
- ³² عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: بهاء الدين السبكي (773 هـ)، تحقيق عبد الحميد هندواوي، المكتبة العصرية، بيروت، 2003، (395/1).
- ³³ شرح تسهيل الفوائد 304-303/2.
- ³⁴ شرح الرضي على الكافية 138/2.
- ³⁵ شرح المفصل: ابن يعيش (643 هـ)، المطبعة المنيرية، القاهرة، د.ط.ت، (94-93/2).
- ³⁶ الكتاب 326/2.
- ³⁷ شرح تسهيل الفوائد 274/2.
- ³⁸ شرح تسهيل الفوائد 275/2.



39 الكتاب 32/3.

40 شرح تسهيل الفوائد 364/2.

41 البحر المحيط 366/2.

42 صحيح مسلم 1188/3، برقم (1552).

43 شرح تسهيل الفوائد 275/2.

44 شرح تسهيل الفوائد 304-303/2.

45 شرح الرضي على الكافية 138/2.

46 كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: علاء الدين الهندي (975 هـ)، تحقيق بكرى حياني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، 1981، (24/4). ويروى الحديث بالقاف وحدها دون الواو.

47 التذييل والتكميل 228/5.

48 شرح ديوان عنتره: الخطيب التبريزي، قدم له مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1992، (ص51).

49 ربيع الأبرار ونصوص الأخيار: الزمخشري (583 هـ)، مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة الأولى، 1412 هـ، (434/3).

50 سلسلة الأحاديث الصحيحة: الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، 1995، (417/4).

51 التذييل والتكميل 188/9.

52 ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي (745 هـ)، تحقيق د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1998، (1609/3).

53 السنن الكبرى: للإمام النسائي (303 هـ)، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 2001، (79/7)، برقم (7513).

54 ديوان قيس بن الخطيم ص49.

55 شرح الرضي على الكافية 139/2.

56 شرح الرضي على الكافية 138/2.

57 ارتشاف الضرب 1609/3.

58 جامع الدروس العربية: مصطفى الغلاييني (1364 هـ)، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، الطبعة (28)، 1993، (105/3).

118

حوليات الآداب واللغات

Annals of letters and languages
annalettes@gmail.com

59 سبق تخريجه.

60 ديوان البوصيري: تحقيق محمد سيد كيلاني، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1955، (ص156).

61 ديوان أبي فراس الحمداني: رواية ابن خالويه، تحقيق د. سامي الدهان، بيروت، 1944، (425/2).

62 ديوان ابن عنين: تحقيق خليل مردم بك، دار صادر، بيروت، 1959، (ص60).

63 ديوان حافظ إبراهيم: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1987، (ص270).

64 ديوان معروف الرصافي: اعتنى به مصطفى السقا، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1953، (ص81).

65 ارتشاف الضرب 2445/5.

66 شرح المفصل 99/2.

67 صحيح البخاري: البخاري (256 هـ)، تحقيق د. مصطفى البغا، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الخامسة، 1993، (2614/6)، برقم (7150).

68 معجم الطبراني الأوسط 312/7 برقم (7594).

69 صحيح البخاري 2193/5، برقم (5830).

70 الكتاب 30/3.

71 الكتاب 139/1 - 140 و 103/3.

72 شرح تسهيل الفوائد 299/1.

73 شرح تسهيل الفوائد 83/4.

74 الكتاب 140/1.

75 ديوان قيس بن الملوح ص126.

76 شرح تسهيل الفوائد 274/2.

77 شرح تسهيل الفوائد 274/2.

78 الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: الزمخشري (538 هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، 1407 هـ، (714-713/2)، وشرح تسهيل الفوائد

302/2.

79 شرح تسهيل الفوائد 303-302/2.

119

حوليات الآداب واللغات

Annals of letters and languages
annalettres@gmail.com

80 شرح تسهيل الفوائد 274/2.

81 التذييل والتكميل 186/9.

82 دلائل الإعجاز ص 223.

83 المفصل في إعراب الجمل ص 181 و186-187.

84 شرح المفصل 93/2.

85 شرح المفصل 93/2.

86 شرح المفصل 93/2.

87 شرح المفصل 67/2.

88 ارتشاف الضرب 369/2.

89 ديوان قيس بن الخطيم ص 49.

90 ارتشاف الضرب 1609/3.

91 ديوان قيس بن الخطيم: تحقيق ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1967، (49).

92 جامع الدروس العربية 105/3.

93 ارتشاف الضرب 1609/3.

94 شرح الرضي على الكافية 139/2.

95 جامع الدروس العربية 105/3.

96 شرح تسهيل الفوائد 361/2، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري (761 هـ)، تحقيق يوسف البقاعي، دار الفكر، بيروت، د.ط.ت، (289/2).

97 ديوان جميل بثينة: صنعة بشير يموت، المكتبة الأهلية، بيروت، الطبعة الأولى، 1934، (ص 22).

98 ديوان سحيم عبد بني الحسحاس: تحقيق عبد العزيز الميمني، مطبعة دار الكتب المصرية، الطبعة الأولى، 1950، (ص 41).

99 ديوان أعشى همدان وأخباره: تحقيق د. حسن عيسى أبو ياسين، دار العلوم للطباعة، الرياض، الطبعة الأولى، 1983، (ص 103).

100 ديوان عمرو بن شأس ص 84.



¹⁰¹ ديوان عمر بن أبي ربيعة ص52.

¹⁰² ديوان ابن ميادة: تحقيق د. حنا جميل حداد، مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة الأولى، 1982، (ص279).

¹⁰³ الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات ابن الأنباري (577 هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، 2003م، (المسألة 32)، (1/205).

¹⁰⁴ شرح تسهيل الفوائد 2/372-373.

